

فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجا

د. نزهت محمود الدليمي

كلية الإعلام - جامعة بغداد

مقدمة:

تعد وسائل الإعلام الحرة المرآة العاكسة لصور المجتمع ولنشاط أفراده اليومي والمستمر وبذلك يقع على عاتق هذه الوسائل المتنوعة مسؤولية كبيرة وتبعية لأي اختلال أو تغيير في التوازن الحضاري بصفته العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق تؤدي وسائل الإعلام وظيفة حيوية تخدم المجتمع ويكون لها القدرة في التحضير الفكري والثقافي وبما يؤهلها بان تبلور قيما ومبادئ لدى جميع فئات المجتمع وشرائحه المختلفة وبالشكل الذي يتناسب مع ظروف ومعطيات ذلك المجتمع، وبالتأكيد هذا لن يتحقق إلا في توافر جهاز إعلامي كفوء ومتخصص ومتطور يتقن عملية التوجيه التي تعد الخطوة الأساس في تشخيص المشكلات والسلبيات السائدة وتمثيلها بصيغ واقعية وموضوعية اعتمادا على صدق المعلومات والتجرد... مع ضرورة توافر مبدأ (الإخلاص الوطني) الذي يمكن أن نعهده من أهم الاشتراطات لنجاح عمل وسائل الإعلام في هذا الإطار من أجل الوصول إلى حلول ومعالجات جذرية ومناسبة لكل المشكلات والتي بالتأكيد تظهر في ضوء حالات التردّي الاقتصادي والثقافي وما يعانيه الوطن من أزمات ومعوّقات تؤدي بالنتيجة إلى تعطيل حركة البناء والتنمية والتغيير نحو الأفضل.

مشكلة البحث:

ولأهمية وسائل الإعلام ودورها الفاعل والحيوي في تشخيص المشكلات الاجتماعية وإمكانية تعاون هذه الوسائل مع المؤسسات الأخرى ذات



للإعلام دور فعال وحيوي في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتشر في المجتمع بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية وهذا الدور الفعال يتضح في إمكانية معالجة الظواهر السلبية ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان



العلاقة لحل هذه المشكلات ومعالجتها سنوضح مشكلة هذه الدراسة في تساؤلين مهمين:

- الأول: كيف تعمل وسائل الإعلام في ظل حرية التعبير في تشخيص المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية، كظاهرة تعاطي المخدرات ووضع الحلول المناسبة لها؟
- الثاني: هو ما حدود إمكانيات وسائل الإعلام وتأثيراتها في الجمهور للحد من انتشار ظاهرة التعاطي والإدمان وفق الأسس والأساليب العلمية الدقيقة؟

ولابد في هذا الإطار من التوضيح انه من الضروري في البحوث الاعلامية ان يقدم الباحث ووفق منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في فقرة مجتمع البحث مادة اعلامية منشورة في جرائد او مجلات او تبث عبر الاذاعة او التلفزيون ووفق الفنون الصحفية او الاذاعية او التلفزيونية كافة، بعد تحديد مدة معينة او فن معين من هذه الوسيلة او تلك والتي يختارها الباحث وبما يتناسب مع اشتراطات البحث ومجالاته ويتم حينها تحليل مضمونها وفق خطوات علمية معروفة لمعرفة مدى التركيز على هذه القضية او تلك وبما ينسجم مع عنوان البحث المراد دراسته وحل مشكلته، ووفق ذلك ولاهمية موضوع البحث وعلاقته المباشرة بصحة المجتمع وسلامة طاقاته البشرية فقد ارتأينا ان تكون عدد من وسائل الاعلام عبر مواد معينة متخصصة بقضية انتشار تعاطي المخدرات وكثرة المدمنين وكيفية توعية الجماهير لخطورتها ولنتائجها السلبية وبعد متابعة متواصلة لبرامج التلفزيون المحلي ولاكثر من قناة تلفزيونية واذاعية ومتابعة ما تنشره الصحف عموما في مجال تعاطي المخدرات وانتشارها في البلاد في الازمنة الاخيرة وجدنا مجرد موضوعات قليلة جدا وغير متواصلة فهي اشارات بسيطة لا ترقى لمستوى ان تكون مجتمع بحث له مجاله الزماني والمكاني وتأثيره فيما بعد في الجمهور من حيث التوعية والارشاد والتثقيف، ولابد لنا من الذكر اننا حاولنا ان نعتمد على نشاطات وزارة الصحة (كمؤسسة متخصصة ومعنية) وايضا كيفية تسخيرها لوسائل الاعلام وفي مختلف الاساليب المتاحة لخطورة الظاهرة وكارثية نتائج انتشارها بين الشباب على وجه الخصوص، وقد جمعنا ما اصدته الوزارة من مجلات لمدة البحث من شهر اب ٢٠٠٨ الى تشرين اول ٢٠٠٩ وقد كانت في مجملها تسعة اعداد من مجلة افاق صحية التي تصدر عن قسم الاعلام في وزارة الصحة وبعد قراءة موضوعات المجلات كلها وطول هذه المدة لم نجد أي موضوع عن ظاهرة انتشار المخدرات بكل مسمياتها فضلا عن متابعة اكثر من قناة تلفزيونية واذاعية فلم نجد برامج توعوية متواصلة في هذا الإطار لذا تم اعتماد اسلوب (المقابلة) وهو احد اساليب المنهج المسحي للوصول الى المعلومة التي تقي باغراض البحث وكيفية تشخيص اسباب المشكلة وامكانية وضع الحلول والمعالجات الممكنة لها وفق القدرات والامكانيات المتاحة.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى امكانية وضع قواعد وأسس رصينة يمكن أن تتبعها وتعتمدها وسائل الإعلام بشكل عام من اجل تجاوز المشكلات المجتمعية قدر الإمكان عبر التوعية والتثقيف والإرشاد والتوجيه ووفق إعداد علمي وصحيح لمواد ومضامين مقنعة ومؤثرة في الجمهور المتلقي وصولا إلى عيش كريم ومجتمع سليم ومعافى يأخذ مكانه ودوره في التقدم العلمي والحضاري بين الدول.

منهج البحث:

يعد المنهج الوصفي مناسباً لمثل هذه الدراسة لمعرفة مدخلات المشكلة ومخرجاتها بدءاً من عرض الأسباب لمعرفة نتائجها وإمكانية وضع الحلول المناسبة لها .

وقد اعتمدنا أيضاً أسلوب المقابلة الشخصية للاستزادة العلمية التي تدعم الموضوع وتزيد إقناعاً في ضوء التغطية العلمية المتخصصة للمشكلة وكيفية معالجتها من قبل المتخصصين من الخبراء والعلماء، وللإجابة على التساؤلات المطروحة سنعرض الموضوع بالتفسير والشرح المفصل عبر المحاور الآتية:-

- 1- التعريف بحرية الإعلام ومسؤوليته الاجتماعية إزاء الظواهر السلبية السائدة.
- 2- أهمية العمل الاعلامي وفي الصحافة المقروءة على وجه الخصوص في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان والحد من انتشارها .

حرية الإعلام ومسؤوليته الاجتماعية إزاء الظواهر السلبية السائدة

- الأعلام الحر واجب اجتماعي .

يمكننا في البدء التطرق إلى معنى (حرية الإعلام) ومسؤوليته الاجتماعية إذ ينبغي أن تستعمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في إطار حرية التعبير واعتماداً على نسق اخلاقي واجتماعي يبرز حالة التوازن بين (الحرية والمسؤولية) وفق التزام الإعلاميين بمجموعة المبادئ التي تحقق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة المجتمع إذ أن الأعلام هو (واجب اجتماعي) يتمثل في تقديم الأحداث والوقائع والأزمات الجارية وتفسيرها في إطار له معنى. (١)

ونجد من الضروري التركيز على أهمية الأعلام في إطار (حقوق التمتع بحرية الصحافة والأعلام) على نحو ما ورد في المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأيضاً المادة (١٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ووفق المادتين (١٣) و(٢٣) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية إذ تعد حرية الصحافة من مقتضيات الحياة الحرة والكرامة انطلاقاً من مبدأ الاستقلالية في تدوين الأخبار ونشر الحقائق وضمان المسائلة وتعزيز سيادة القوانين للإسهام في مكافحة الفقر والتدهور المعيشي والتخلف الثقافي (٢) وما ينتج عن ذلك من مظاهر وسلوكيات غير لائقة وإمكانية تجاوزها وصولاً إلى مجتمع متقدم يحترم قدرات الإنسان، ويسعى إلى تطبيق المبادئ التي تعزز ثقة المواطنين بأنفسهم لمزيد من العطاء والمشاركة الفعالة في تجاوز الصعاب وتحقيق الأهداف الإنسانية المرجوة وبناءً على ذلك ينبغي النظر إلى ضمان الحق في التمتع بحرية التعبير في وسائل الإعلام وعد (حرية الصحافة) أولوية من الأولويات في الوقت الذي يفتقر فيه الصحفيون والإعلاميون عموماً وبمجتمعات كثيرة إلى الاستقلالية المطلوبة لإبراز حالات الفساد والانحراف وعدم إتاحة الفرصة لهم لإقامة حوارات مفتوحة بين المسؤولين والجمهور من أجل معرفة صادقة وحقيقية لطبيعة المشكلات وأسبابها ومحاولة تفويض نتائجها وهي بالتأكيد الغاية المنشودة للإعلام الحر .

في هذا الإطار وفي ضوء الوقائع والإحداث المعاشة اتضح أن إبراز الحقائق وتغطية حالات الفساد والتدهور والتردي أدت ومازالت تؤدي إلى تعرض الصحفيين لمخاطر جسيمة جراء ممارستهم لمهنتهم ويقع

البعض منهم ضحايا العنف لمجرد أنهم يكشفون للعيان ما يريد آخرون إخفائه وهو ما يمثل تعدياً صارخاً على حرية الصحافة وإعاقة عملها.

إن حرية الأعلام لا تعني حرية الصحفيين في التغطية الإعلامية والتعليق فقط بل تعني أيضاً حق الجمهور في الحصول على المعلومات والمعارف وفق الأسس المهنية والأخلاقية التي تنص عليها بنود ميثاق الشرف الإعلامي. التي تحدد القيم الأساسية لحرية العمل الإعلامي في احترام كرامة الإنسان وصون حقوقه لتحسين ظروف المجتمع وازدهاره.

وفي الجانب الآخر يمكن الإشارة إلى مسألة مهمة تقف حجر عثرة أمام عمل الأعلام الحر في إمكانية تسهيل مهمة عرض المشكلات الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات وهي مشكلة دراستنا وما ينجم عنها من ردود أفعال خطيرة يرتكب من جرائم المدمن جرائم القتل والخطف والاعتصاب والسرقة والتخريب وهذه المسألة هي عدم تعاون المدمن وذويه مع الجهات المتخصصة في مجال الطب وعلم النفس والاجتماع والقانون مما يؤدي إلى عدم تمكنهم من الحصول على معلومات دقيقة وإحصائيات عن هذه الحالات التي تفتك بالأسرة والمجتمع.

ويذكر الدكتور (علي شعلان الجودة) من مستشفى ابن رشد الأندلسي إن التقاليد الاجتماعية تمنع العائلة العراقية من الإدلاء بمعلومات أو حتى اخذ المدمن من أفرادها إلى الأطباء أو أماكن العلاج لأن باعقادهم الإفصاح عن حالة الإدمان هو تشويه لسمعة العائلة وهو بصمة عار تؤدي الأسرة ونقل من مكانتها الاجتماعية بين الناس ووفق ما ذكره الدكتور جودة أن من يأتي للعلاج في مستشفى ابن رشد وهو المستشفى التخصصي الوحيد في العراق هم قلة قليلة بالنسبة لزيادة الإحصاءات من المتعاطين أو المدمنين في مناطق العراق كافة (٣).

أهمية العمل الإعلامي في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان والحد من انتشارها
- ظاهرة تعاطي المخدرات (نبذة تعريفية)

لابد من التركيز على إن المشكلات الاجتماعية هي نتاج طبيعي للإخفاقات والأزمات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع وبخصوص ظروف المجتمع العراقي ومعاناته وتدهور أوضاعه وتدمير بناء التحتية في الميادين كافة ولسنين طويلة نرى بروز الكثير من السلوكيات المنحرفة لأسباب عديدة أهمها كثرة البطالة والفقر التسول وتسرب الأطفال والمراهقين والشباب من مقاعد الدراسة ما أدى إلى كثرة شيوخ حالات الانحراف والفساد الاجتماعي وتعد حالة تعاطي المخدرات إحدى الظواهر السلبية الشائعة والتي تتطلب اهتماماً استثنائياً من قبل الجهات المتخصصة وأجهزة المعنية والإعلام من ضمنها.

إن ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان قديمة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية والفقيرة، وعرفت منظمة الصحة العالمية الإدمان بأنه (عدم تمكن الشخص المدمن من الاستغناء عن مادة معينة كالمخدرات والأدوية بكل مسمياتها المنتشرة في الأسواق والتي تؤثر في عقله وسلوكه وتسبب عدم التوازن والإرهاق للجهاز العصبي)، ووفق التقارير العالمية للمؤسسات الصحية والنفسية المتخصصة فإن الملايين من البشر يعانون من الإدمان والعدد في تزايد مستمر بالرغم من الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات للحد من انتشارها

وأيضاً للحد من ارتكاب ما ينجم عن الإدمان من ردود أفعال تصل لدرجة ارتكاب الجرائم كالقتل والاغتصاب والسرقة، ويرى المتخصصون أن الإدمان على المخدرات يبدأ بمرحلة (التعود) مثل التعود على القهوة والشاي والتبغ قبل المرور بحالة الإدمان مبيناً أن حالة الإدمان مرحلة متقدمة تأتي نتيجة تناول المواد المخدرة أو العقاقير ذات التأثير العقلي لمدة طويلة يرغب فيها الشخص بشكل جامح للحصول على المادة وتناولها مع ظهور (الأعراض الانسحابية) مثل الصداع والأرق والقلق والكآبة و(الأعراض العضوية) مثل احتقان العين والتقلص في العضلات والتقيؤ مع إهمال المدمن لعائلته ومظهره الأمر الذي قد يجعله ينحدر إلى الشذوذ والجوء إلى الجريمة للحصول على المال اللازم لشراء هذه المواد (٤).

وللإدمان على المخدرات أسبابه المادية كما نوهنا وهي الفقر والمشكلات العائلية والأمراض العقلية كالفصام والكآبة الذهنية والذهان الدوري إذ يحدث الإدمان اضراً بالغة في أعضاء الجسم كالجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والكلية والجهاز العصبي، واهتماماً بهذه الظاهرة وإمكانية معالجتها والحد من انتشارها شكلت وزارة الصحة العراقية /الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان في مايس ٢٠٠٥ بالتعاون مع بقية المؤسسات المعنية وتعمل بشكل مستمر ودؤوب بالتعاون أيضاً مع منظمة الصحة العالمية WHO والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وبالارتباط مع مكتب الأمم المتحدة لبناء وحدات علاجية متطورة في بغداد والمحافظات وبخصوص ما يعانيه المجتمع العراقي يشير مسؤولون في وزارة الصحة أن التجربة الأمنية وحدها لا تكفي بالقضاء على هذه الظاهرة إذ أن تعاطي المخدرات وانتاجها وتسويقها يتم عبر شبكات أو منظومات من العلاقات والعرض والطلب لذا فإن علاج المشكلة يجب أن يتم وفق أساليب شبيكية واسعة، وتصنف المخدرات إلى أربعة أنواع هي الأدوية مثل الفاليوم والأمفينامين والمورفين والباربيتوريت كمنوم ومهدئ والأفيون والماريجوana (الحشيش) والكوكايين والكحول التي تنتشر بصورة مرعبة في جميع أنحاء العالم، وعن الأسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة التعاطي والإدمان وشيوعها مؤخراً يمكن الذكر أن ما عاناه المجتمع العراقي ولمدة طويلة شكل خطورة واضحة على سير الحياة بشكلها السليم والاعتيادي وعلى وجه الخصوص بالسنين الأخيرة إذ انفتح الباب على مصراعيه أمام الوافدين في أوقات غاب فيها الانضباط وتعطل تطبيق القانون فكثر أفواج الميسئين والمنحرفين والمخربين وكثرت الجريمة بكل أنواعها مع عدم تمكن المواطنين من اتخاذ أي إجراء لحماية أنفسهم وصون كرامة عائلاتهم فانتشرت الظواهر السلبية التي تتنافى مع عاداتنا وأعرافنا وأخلاقنا وقيمنا وبموجب ذلك يرى المهتمون ضرورة اتخاذ مواقف وخطوات جريئة وحاسمة للقضاء على المفسدين والخارجين عن القانون. (٥)

أهمية الحملات الإعلامية في التوعية والإرشاد والتوجيه

يقع على عاتق وسائل الإعلام جميعها مسؤولية إنسانية كبيرة وبالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى لتنفيذ خطط وبرامج تنقذ المجتمع من الأوبئة الاجتماعية التي تنتشر كالنار في الهشيم من أجل التغيير في السلوكيات والأنماط السائدة وبما يتناسب مع المصلحة العامة، وإيضاً وفق ما يتناسب مع خطط التنمية الوطنية التي من المفروض أنها وضعت بوعي وإدراك يرتقي بالجميع إلى أعلى درجات المسؤولية التي لا بد أن تضع

في الاعتبار الصيغة العامة للتركيبية الحضارية المنسجمة مع ظروف العصر دون التخلي عن الجذور والتراث والاصول الثابتة للوطن بتاريخه الطويل وحضارته المميزة وعقيدته ومبادئه الراسخة واعتمادا على مضامين مؤثرة تعتمد العلمية لظهور الصورة المتكاملة بين الناس وتهيئة الاجواء لتقبل الرسالة الاعلامية عبر الصحافة المكتوبة والبيت الاذاعي والتلفزيوني وبشكل منهجي وهذا بالتأكيد لا يمكن تحقيقه الا اذا كانت القيادة الاعلامية مؤهلة بالخبرة والكفاءة والصبر والحس الفني والتاهيل العلمي الذي تصقله الممارسة اذ ستكون النتيجة بالتأكيد تشخيصا صحيحا لاسباب المشكلات وظروف انتشارها وامكانية معالجتها والوقاية منها. (٦)

ولا بد هنا من الإشارة الى ان اجهزة الاعلام تعمل بفاعلية ونجاح وتحقيق الاهداف وفق توافق وتزامن وتعاون مع مؤسسات معنية عديدة كما اوضحنا من مؤسسات حكومية مثل المدارس والمعاهد والجامعات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والامن والامن والامن والقانونية والمؤسسات غير الحكومية وابرزها منظمات المجتمع المدني المساندة للعمل الحكومي والتي تعد علامة مميزة من علامات التقدم وحفظ حقوق الانسان وحمايته، ويجب ان تتواصل هذه النشاطات بجد واجتهاد وليست مجرد تغطية وقتية لضمان التوعية الدائمة، وتعد الحملات الاعلامية الأكثر نفعا وايجابية لتغطية هكذا موضوعات لها تأثيرها في حياة المواطنين وفقما نعينه بمفهوم الحملات من تكثيف مدروس ومخطط له لمضامين ومواد تقدم عبر الصحف والاذاعة والتلفزيون ازاء قضية ما او مشكلة ما يعاني منها المجتمع اعتمادا على اساليب فنية مؤثرة ومقنعة وبما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة، ويذكر المتخصصون في هذا الجانب ان نجاح الحملات الاعلامية يتأتى من دقة ادارة تلك الحملات اثناء مواجهة الازمات والمشكلات وتأتي الحاجة هنا الى مضاعفة الجهد الاعلامي بهدف تنمية التوعية بشأن موضوعات محددة بهدف تجاوز تلك الازمات والمشكلات التراتبية التي تظهر بين الحين والآخر، وتبرز هنا امكانية المخطط الاعلامي على خلق ادارات موازية للادارات الاعلامية المتواجدة في الاجهزة المتخصصة كالصحف والمحطات الاذاعية والتلفزيونية. (٧)

ان مهمة الاعلام الاساسية هي انسانية لا تختلف عن مهن انسانية اخرى كالطب والصيدلة والتعليم والمحاماة، ومن الضروري تسخيرها وتطويعها بالاشكال التي تثير انتباه الجمهور ويشدهم اذ يتابع الجمهور الوسيلة الأكثر جدية وموضوعية وصدقية والتي تقدم مادتها باساليب جذابة ومشوقة بعيدا عن اثارة العواطف والزواجر لمجرد الاثارة بل يجب ان يكون الهدف اسمى كي لا تكون ادوات الاعلام مدمرة بل بناءة تساعد في تجاوز المشكلات والامراض الاجتماعية وتنهض بالمجتمع نحو الافضل وهو ما يجب اعتماده في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات، ونرى ان وسائل الاعلام تتفرد في تأثيرها في الجمهور عن باقي المؤسسات الاخرى وذلك لما تتمتع به من شعبية اذ يمكنها مخاطبة افراد المجتمع كافة مجتمعين او فرادى وتصل اليهم مهما تباعدت المسافات او تزايدت الحواجز فباقي المؤسسات تخاطب فئة بذاتها، كالتألم في المدرسة او الجامعة او العامل في المصنع او الفلاح في المزرعة.. الخ اما وسائل الاعلام فانها تجمع بين عدد من الوظائف مجتمعة فنقوم بالتعليم والتوعية والارشاد والتنقيف ودورها واضح في دعم الافكار الوطنية وتعزيز حب الوطن والحفاظ على سلامته وتقدمه، ومع التطور التقني لوسائل الاعلام فان قدرتها على التأثير أصبحت بارزة مما جعل الدول والحكومات تعتمد عليها كثيرا في الحملات الخاصة بالتوعية في موضوعات مختلفة، ووفق هذه الموصفات

اصبح واجبا على دعم الاصول الثقافية للوطن وهذه الاصول التي ترفض الوقوع في دائرة الاديان ومحاربتة ومكافحته من جنوره .

ولنجاح عمل وسائل الاعلام في اقناع المتلقي ومكافحة التعاطي يجب اتباع ما يأتي (٨) :-

1- ضرورة تقديم مواد وبرامج رصينة وعلمية عبر الصحف (جرائد ومجلات) او من خلال المذيع او التلفزيون وحتى باقي وسائل الاتصال وابرزها شبكة الانترنت لتعريف المتلقي بخطورة تعاطي المخدرات باختلاف انواعها .

2- ان تكون هذه المواد مشوقة جذابة ضمن الفنون الصحفية والاذاعية والتلفزيونية جميعها .

3- ابراز الاراء العلمية المتخصصة للطباء وعلماء علم النفس والاجتماع والقانون لتوضيح اسباب انتشار هذه الظاهرة وابرار نتائجها المدمرة على الاسرة والمجتمع .

4- امكانية التركيز على فن الاعلانات المستمرة ذات المضامين المؤثرة بالوسائل الاعلامية كافة للتأثير والإقناع في محاولة تساعد على زيادة الوعي لتجاوز هذه العادة الخطيرة، ونرى انه من الافضل ان يكون الاعلان عبر حوار تمثيل مشوق وبلغة بسيطة ومفهومة تجذب انتباه المتلقي وتثير اهتمامه ومتابعته كون الاعلان المتكرر والسريع ياتي بنتائج ايجابية من حيث ترسيخ الاراء والافكار وغرس القيم والاخلاقيات الفاضلة

5- اهمية اختيار ملاك اعلامي متخصص وكفوء من الكتاب والمحررين ومقدمي البرامج والمذيعين والمخرجين والفنيين من ذوي الاختصاص والخبرة والممارسة .

6- ضرورة التواصل والاستمرارية في تنفيذ البرامج والمواد والمضامين عبر وسائل الاعلام دون انقطاع حتى بعد تجاوز المشكلة ومعالجتها لضمان تواصل التوعية وبشكل خاص ما يوجه الى المراهقين والشباب .

7- ابراز مبدأ حب الوطن والعمل على تنقيته من الشوائب والممارسات غير الاخلاقية والتي تعكر امنه وسلامته وصحته ليكون جسدا وعقلا معافى .

إن لوسائل الإعلام دورا مهما في عملية التنمية الشاملة بوصفها تهتم اساسا بالتنمية البشرية ودعم ثقافة المواطن لنجاح تنفيذ الخطط الطموحة للارتقاء بالوطن وتخليص مواطنيه ووقايتهم من التعرض لكل ما يؤثر في الافكار والاتجاهات والميول. وما الإدمان إلا شر ووباء يجعل من الانسان مسلوب الارادة لا امل له في الحياة وفي المستقبل اذ تؤثر المخدرات في نشاطه وانتاجه وهو ما يعيق ايضا عملية التنمية والتطوير التي تعتمد على الكفاءات والمبدعين وعلى التخطيط السليم بدءا من تحديد المشكلات والاهداف ومن ثم كيفية حلها وتجاوزها وفق امكانيات ودعم الدولة في ذلك لان اهتمام الدولة بحاجات ابنائها وتلبية رغباتهم وطموحاتهم يزيد من شدة التلاحم بين ابناء الشعب كما يعزز الثقة بين الشعب وقياداته التي تعمل على تطوير البلاد وتنميتها .

مكانة الصحف واهميتها في التوعية الاجتماعية

على الرغم من التقدم الهائل في الاعلام المسموع والاعلام المرئي كما اوضحنا ، فلا تزال في رأي المتخصصين من الخبراء والباحثين بان الصحافة المكتوبة (الجرائد والمجلات والمطبوعات الاخرى) لها

الريادة والمكانة البارزة بين الوسائل الاعلامية المتنوعة اذ تؤدي الادوار المهمة في خدمة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وفي هذا نود ان نذكر قول الفيلسوف الالماني (آرثر شوبنهاور)* بان الصحافة عقرب الثواني لكل ما يحدث في العالم. (٩) فواقع الأمر أن هناك وظائف تقليدية للصحافة تقدمها للمجتمع وهي كما هو معروف الاخبار ونشر الثقافة والتعليم والتسلية وكما ذكرنا التوجيه والارشاد الا ان ثمة وظائف اخرى يؤديها العمل الصحفي في الجرائد والمجلات وهي تقديم الخدمات الانسانية لشرائح متميزة في المجتمع من المتعلمين والمتقنين وقادة الفكر والراي والعلم والمعرفة بحيث يمكن القول ان اغلب قراء الصحف هم من النخبة او صفوة المجتمع ممن لديهم القدرات والامكانيات لفهم المضامين والافكار العلمية والمعلومات المميزة المعبرة عن تميز كتابها ودرجة تحصيلهم وقدر اهتم العلمية وكفاءتهم بمختلف التخصصات كونهم من هيئة التحرير او من المتخصصين في العلوم المختلفة.. اذ يكون للصحف سماتها وبصماتها وتأثيرها في العقول وفق مستويات التعلم ودرجة الثقافة. وكما نوهنا في موضع سابق من الدراسة وجود الكثير من السلبات والسلوكيات غير المقبولة اجتماعيا وتتبدأها الاعراف والعادات المجتمعية السائدة حتى في المجتمعات المتطورة وهذه السلوكيات والظواهر السلبية ربما تتبعها ردود افعال اجرامية يعاقب عليها القانون ولا يمكن التهاون مع مرتكبيها، ولا يمكن الجزم ابدًا بامكانية القضاء النهائي على كل هذه المظاهر وانها من المجتمع ولكن يمكن الحد منها ووقاية الآخرين من الانزلاق في هاويتها. ان انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها حدث غير مألوف ولا يتفق مع (الناموس الطبيعي) للحياة ولهذا فان الكثير من الجرائم تستحق ان تتحول من (حدث) الى (خبر) ينشر في الصحف وعلى اساس ان ليس كل حدث بالضرورة ان يصير خبر الا اذا نشر او اذيع اي ان قيمة الحدث تتحدد بمدى قابليته للنشر والبحث ويدخل في مفهوم الجريمة كل خرق للقانون مثل الاغتصاب والقتل والسرقة والخطف وجرائم الشرف والعرض، ولابد لموضوعات (الصحافة) التي تغطي هذه الخروقات ان تتصف بالامانة والصدقية والدقة وتعريف القراء على الاسباب والدوافع من اجل العمل على الوقاية منها ووفق أساليب تخلو من الاثارة لجذب القراء وزيادة التوزيع، ويمكننا أن نوضح ان الدين الاسلامي لا يمنع البحث في الجريمة واسباب ارتكابها والظروف المحيطة بها.. فقد عالج القرآن الكريم جريمتين كبيرتين تقرب من المعاني التي نقصدها احدهما جريمة امرأة العزيز ** والثانية جريمة قوم لوط *** ومع ذلك خلا القرآن الكريم تماما من اية اثارة للمشاعر التي تقترب بالموضوعات الجنسية، فكانه يعلمنا كيف نتعامل مع هذه الموضوعات دون ان ننثر الغرائز او ندغدغ الحواس مما يؤدي الى نتيجة عكسية في اقدام الناس وبخاصة الشباب على ارتكاب الجرائم الجنسية، وعليه فان متعاطي المخدرات ووفق الوقائع والمشاهدات وتقارير الجهات المتخصصة يرتكب جريمة الاغتصاب كابرز رد فعل مشين وغير مسؤول جراء إدمانه بسبب عدم سيطرته على تصرفاته وأفعاله (١٠)، ولأهمية هذا الموضوع وغيره من موضوعات الجريمة فقد توافت صحف متخصصة للجرائم في دول كثيرة ومنها بعض الدول العربية والتي تسعى اغلبها الى النشر الموضوعي الهادف الى خدمة المصلحة العامة قبل ان تسعى الى زيادة التوزيع اذ تهدف صحافة الجريمة الى اداء دور فاعل في تنظيف المجتمع من الفساد عند ابرازها حالات الجرائم وكيفية ارتكابها وما اسبابها ونتائجها كجانب ايجابي يلاحق الفساد والانحراف وهو ما نجده بشكل واضح في المجتمعات الديمقراطية التي يهتمها تسليط الضوء على

المعطيات السلبية ومحاولة علاجها أو التخفيف منها قدر الامكان وهناك رأيان في (المعالجة الصحفية) لشؤون الانحرافات ومنها تعاطي المخدرات وغيرها من الانحرافات وهما (١١):
الرأي الأول :

ويرى اصحاب هذا الرأي ان نشر اخبار وموضوعات الانحراف والسلوكيات غير السوية والمنبوذة يساعد على انتشارها ويشجع على ارتكابها خاصة وانه غالبا ما تمر مدة زمنية، لذلك يرى هذا الرأي ضرورة تقليل المساحة التي تغطيها، والصور التي تصحبها وكذلك يدعم اصحاب هذا الرأي بما توصلت اليه الدراسات والابحاث العلمية في هذا الاطار اذ تبين تاثر الشباب والمراهقين بتلك الحالات وان بعضهم يقوم بالتقليد الاعمى لما سبق وقرأه في الجريدة او المجلة او حتى اذا شاهدها عبر البث التلفزيوني او في دور العرض السينمائي . الخ، ويلاحظ ان الصحف المحافظة تتبنى هذا الرأي فلا تسمح بنشر اخبار الانحراف والجريمة الا في نطاق ضيق جدا .

الرأي الثاني :

وهذا الرأي يرى ان نشر مثل هكذا اخبار يؤدي الى نتيجة ايجابية وذلك بمنع تكرارها لما يحققه النشر الصحفي من ارشاد وتوجيه وتعريف القارئ بالمخاطر لخلق حالة الردع واخذ الحذر جراء نشر العقوبة العادلة التي تجعل الشخص يفكر كثيرا قبل ان يقدم على مثل هذه الافعال، ونجد ان هذا الرأي هو الاكثر اعتمادا في الصحف وعلى اساس ان نشر الاخبار والموضوعات التي تبرز حالات الانحراف والفساد ومنها تعاطي المخدرات يمكنها من اداء (وظيفتها الاخبارية) في تلبية احتياجات القراء في الاحاطة بما يدور من حولهم ولكن بشرط التزام الصحف في عرض الوقائع والحقائق دون اضافات لم تحدث فعلا ولا تحذف من الوقائع والاحداث ما يغير معناها او ينحى بها الى مسارات غير صحيحة، وايضا على الصحف ان تقوم بتفسير الحالة وتحليل ابعادها ودلالاتها عبر اعتماد فنون التحرير المختلفة مثل الاعمدة والمقالات والتحقيقات والحوارات وحتى الاعلانات الارشادية بمضمون علمي مقنع، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم الوقوع في شرك التهويل والمبالغة وبما يخدم شخصا بعينه او يضر بشخص اخر اي ان تقوم التغطية بوجود نشر لحالات الجرائم بكل انواعها ومنها التي يرتكبها المدمنون على المخدرات في بعض المؤسسات الصحفي وان كانت لا ترقى الى ان تكون في اطار الصحافة المتخصصة كما هو الحال في الصحافة النسوية او الرياضية او العلمية اذ نجد في بعض الجرائد والمجلات العربية على سبيل المثال لا الحصر انها تفرد صفحات لما يحدث من جرائم او سلوكيات منحرفة تؤدي الى ارتكاب الجرائم وتعرض الموضوع بأسلوب (تسجيلي) بحث واقرّب ما يكون الى القصة او الرواية دون معالجة علمية سليمة ويعتمد في ذلك على سجلات الشرطة او المحاكم او المحامين او المستشفيات (١٢)، وايضا يمكن ملاحظة ان بعض الصحف تنشر هكذا مواد باعتماد فن (التحقيق الصحفي) لدراسة الحالات من مختلف جوانبها الجنائية والنفسية والاجتماعية والقانونية للوصول الى اقصى حد ممكن من الفائدة وان كانت هناك بعض التحفظات التي تفرضها ظروف مختلفة والتي قد تقلل من معدل الفائدة بالنسبة للقراء (١٣) . والملاحظ في هذا الموضوع ووفق المشاهدات والحالات المعاشة ان اغلب حالات تعاطي المخدرات تحجب عن وسائل الاعلام من قبل الاسرة وتصل الحالة لدرجة اهمال المدمن وعدم عرضه على الجهات الصحية لتلقي

العلاج والسبب في ذلك هو الخوف على سمعة العائلة ومكانتها الاجتماعية اذ نجد بعض الاسر لا تعد الشخص المدمن فيها مريضاً تجنباً للفضيحة والسمعة ومستقبل افراد العائلة ونظرة المجتمع المتدنية وبالتأكيد يتضح هنا دور وسائل الاعلام عموماً وليست الصحف فحسب في تعريف الجمهور بخطورة التستر او اخفاء حالات الادمان والكشف عنها مبكراً ويتم ذلك عبر منهاج علمي دقيق وتوظيف سليم ومناسب اعتماداً على فريق من المتخصصين ليقدموا نتائج البحوث الميدانية التي توصل بالنتيجة الى معالجة صحفية علمية ناجحة تساعد على تحقيق الاهداف المرجوة دون الوقوع في السلبيات وفق الامكانيات المتاحة، وايضاً يمكننا ان نذكر ان على القائمين بالاتصال ومسؤولي الصحف ووسائل الاعلام عموماً التركيز على ان متعاطي المخدرات هو (مريض لا مجرم) من اجل معالجة المشكلة نفسياً واجتماعياً وقد ينجح الصحفيون الى حد كبير بترسيخ هذه المفاهيم لئلا يذهب البعض الى وضع تفسير قد يسيء الى هذه المعالجة فيؤدي الى اثار عكسية لا يستفيد منها المريض ولا المجتمع، وقد وصف متعاطي المخدرات من قبل الجهات الامنية والجناية بالإجرام (الخفي) والذي غالباً ما يصعب على رجال الشرطة او الرقابة الصحية التوصل اليه بينما يمكن (للصحافة) ان تكشف عن جوانبه وابرار خطورته على صفحات الجرائد والمجلات وبذلك تكون الصحافة قد قدمت خدمة جليلة للمجتمع كونها المسؤولة عن كشف الحقائق بايجابياتها وسلبياتها بغض النظر عما تواجهه من صعوبات جمة قد يترتب عليها مسؤوليات النشر تجاه الامور القانونية في حالة التجاوز او المساس بجوانب قد تتعدى الموضوع نفسه وهذا بالنتيجة ما يجعل الصحافة حذرة قدر الامكان من النشر ما لم تتوافر لديها معلومات صادقة ومصادر موثوق بها لان التعامل مع هكذا موضوعات يتطلب من الناشر التوثق من المعلومات والالتزام بالمخالفات، وان النأي عن الاثارة الصحفية وما تكتنفه حالة النشر من غموض ورمزية لمجرد تسليط الاضواء لاقتناص اكبر قاعدة من القراء في محاولة للكسب والتوزيع، سيرفع قيمة المصدقية للصحافة وتصبح في نظر القراء صحافة محافظة ملتزمة ومحل ثقة وتقدير واحترام (١٤)، اذ ان مثل هكذا صحف تفهم ان مسؤوليتها كوسيلة إعلام جماهيرية هي جزء من مؤسسات المجتمع الاخرى فتؤدي خدماتها الاعلامية لتحمي المجتمع وان تكثيف الحملات الاعلامية العلمية سيكون لها رجع الصدى الفعلي في الحد من الظاهرة السلبية ونتائجها المفزعة .

مسؤولية الصحافة في عملية الاصلاح العام للمجتمع

يعد مسؤولو ادارات بعض الصحف الى الغضب اذا ما لامست الموضوعات سلبية او قصور او حتى مجرد اشارات مختصرة لما يسود في المجتمع من ظواهر سلبية تصل لدرجة الانحراف والفساد وهذا الاسلوب لاينم عن روح المسؤولية اذ يجب ان يدركوا ان عرض موضوعات تهم سلوكيات افراد على صفحات الجرائد والمجلات ليست (عيياً) يجب اخفائه وليس اقلالا من عمل الآخرين بل يعد نافذة اجتماعية مطللة على المجتمع، تتفاعل مع المؤسسات الاخرى التي لها ادوار وروابط بمصالح المواطنين وهو ما يثير حركة النمو الاجتماعي ويجعلها اكثر قدرة على العطاء في ظل معيار الروابط الاجتماعية التي تقوم على التواصل والترابط فيما بينها وبين افراد المجتمع المفتوح وهو ما يساعد على رفع مستوى الانفتاح في تقبل حركة النقد ومحاولة تلافي او تلاشي وجود الاخطاء والعيوب (١٥)، فالتفاعل بين الجزء والكل ينشأ ما يطلق عليه بالاصلاح العام في تنمية

الهياكل التنظيمية وإعادة ترتيب النظام الإداري وفق البناء المتطور الذي يعتمد على توافر ملاكات مؤهلة فمراجعة الأخطاء لا يعني عيبا والمجتمعات الحية تعيش التفاعل والديناميكية عبر صحة الوقائع الصحفية والأمانة في نقل الأحداث إذ تعزز الصحافة القدرة على تدعيم الوعي الوطني وهو الهدف الأساس الذي تسعى إلى تحقيقه في ضوء المحتوى الذي تعرضه أو تنشره وإن لا تبخل هذه الصحف بفرد صفحة من صفحاتها لتغطية موضوعات تهتم المجتمع وتعالج سلبياته حتى ولو كانت أسبوعية ليقرأ الجميع آراء المتخصصين آراء الظواهر السلبية وإمكانية وضع الحلول لها وتجاوز نتائجها الوخيمة .

ويدعم الحملات الصحفية الإرشادية رأي العلماء في علم النفس والاجتماع والدين والقانون والإعلام فضلا عن الرعاية المناسبة طبيا والتي يجب أن لا تتوقف جميعها لمجرد مكافحة المشكلة بل البدء بالعمل الإصلاحي المستمر بمنهاج طويل الأمد لمساعدة المنحرفين والاختصاص بهم إلى طريق الخير والصالح.

ويمكننا توضيح كيفية تصدي الصحافة المكتوبة لظاهرة تعاطي المخدرات وفق اتجاهين رئيسيين يرتبطان بطبيعة هذه الظاهرة وهما (١٦):-

- الاتجاه الوقائي إذ تسعى الموضوعات الصحفية بتحقيق الأهداف التي تؤدي في مجموعها إلى وقاية الفرد من مجرد الاقتراب من المخدرات بانواعها وفي هذا المجال ضرورة اتباع ماياتي :-

1- التعريف بأضرار التعاطي على القدرات العقلية والجسمانية للمواطن وذلك عن طريق عرض النماذج والأمثلة التي تعرضت للادمان وهنا لا بد أن نذكر أن وسائل الإعلام المقروءة تختلف بإمكانيات تدعيم طريقة أسلوب النشر عن الوسائل السمعية والمرئية فالصحف يمكن أن تهتم بالاحصائيات والبيانات والأرقام التي تؤكد مدى الضرر بالإضافة إلى تأثير الصورة الفوتوغرافية في أمور أخرى والصورة المتحركة والألوان ومايصاحبها من مؤثرات في التلفزيون يمكن أيضا أن تعطي تأثيرا كبيرا إذا ما أحسن استغلالها في العرض.

2- إبراز دور رجال الدين وموقفهم من أضرار الفرد بنفسه بأساليب مرنة مؤثرة تختلف تماما عن الخطابة وذلك في ضوء الأحاديث والتحقيقات والحوارات المتعددة مع العلماء في هذا المجال وهو ماينطبق أيضا على بقية وسائل الإعلام الأخرى .

3- التعريف بموقف القيم الاجتماعية والأصول الثقافية من ظاهرة التعاطي والادمان وبشكل مستمر إذا لم يكن يوميا فيكون النشر لهذه الموضوعات أسبوعيا ضمن صفحة خاصة لهذا الجانب ويمكننا هنا أن نبين أن فن التمثيلية الإذاعية أو التلفزيونية أيضا يكون له تأثير على الناس بشكل إيجابي والتي تصل إلى مسافات بعيدة في أنحاء المجتمع كافة وإلى كل الفئات والشرائح التي تقرأ أو لا تقرأ ويكون مضمونها مستثيرا لغيره المواطنين على عاداتهم وأعرافهم وهو مايمكن أن يكون نموذجا لأسلوب تطبيقي في هذا المجال .

4- إبراز دور الجماعات المرجعية للأفراد في الأسرة وباقي المؤسسات التي ينتمي إليها الفرد بوصفة وحدة في هذا الجماعات وذلك عن طريق الحملات المخططة للتوعية بين الأفراد لهذه الأدوار .

5- توضيح العقوبات الرادعة للمشاركين في سلسلة توصيل المخدرات إلى المواطنين وذلك وفق البرامج المستمرة التي يقدمها الإعلام عموما والموضوعات التي تنشرها الصحافة بشرح الأحكام والبند الخاصة بذلك .

6- ضرورة مواصلة الشرح والتفسير حتى لا يصبح الامر مجرد ترديد شعارات او جمل وموضوعات توجيهية قد لاتجد صدًى عند المواطن اذا ما غاب عليه ادراكها وادراك ابعادها.

- الاتجاه العلاجي والذي يبدأ من الاعتراف بوجود الظاهرة وانتشارها بين عدد من المواطنين وبالنتيجة فان وسائل الاعلام عموماً والصحف بشكل خاص تتدخل في مرحلة العلاج عن طريق القيام بالادوار الاتية :

1- أهمية إبراز روح المواطنة والانتماء لكافة الافراد الذين وقعو بمصيدة الادمان وقبول المجتمع لهم والترحيب بدورهم بعد مرحلة الشفاء من الادمان .

2- تثقيف المجتمع بكل فئاته وشرائحه على تقديم المساعدات لمرضى المخدرات ليتجاوز مرحلة العلاج.

3- أهمية انشاء المصحات والمستشفيات المتخصصة التي يمكن ان تستقبل المدمنين وتساعدهم على العلاج والشفاء وتتجاوز التكاليف المادية الكبيرة التي قد تجعل غير القادرين يعزفون عنها وهنا يجب ان يتم تخصيص صناديق وطنية تتغذى من تبرعات المحسنين وقد اجاز علماء الشريعة المتخصصون بالافتاء تخصيص جزء من الزكاة ايضا لهذه الصناديق .

4- متابعة الرعاية الاجتماعية والنفسية للافراد بعد شفائهم وهو جانب مهم كي لا يتعرضوا للنكسات ويعاودون الادمان مرة اخرى.

5- استمرار الحملات الوطنية المخططة وعلى اساس ان هدف مقاومة المخدرات هدف وطني عام يشارك في تحقيقه مؤسسات المجتمع كافة ومنها وسائل الاعلام عموماً لمواجهة خطر المخدرات وشرورها والتي تفك بالانسان وهو عصب الدولة وسبب تقدمها .

وهنا ايضا لا بد ان نذكر ان خطر المخدرات وفي العراق على وجه الخصوص طال حتى الاطفال باعمار مبكرة وهو ما ينتشر في المناطق والاحياء الشعبية الفقيرة التي تكثر فيها البطالة والعوز والفقر والامية وكل ذلك نتائج طبيعية بسبب معاشته البلاد من ظروف قاسية وصعبة لسنين طويلة ادت الى شيوع امراض اجتماعية عديدة تحتاج الى الكثير من الاهتمام والحرص وبجدية وتشخيصها ومعالجة اثارها بدءاً بالطفولة المرحلة الهم في حياة الانسان والتي اهتمت بها منظمات المجتمع الدولي الداعية لصون حقوق الانسان وان رجعنا لزمان غير قريب لنتذكر جهود البريطانية (اغليتيان جب) والتي ولدت عام ١٨٧٠ اذ دعت الى تاسيس المنظمة البريطانية لغوث الاطفال عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الاولى اذ ذكرت ان الاطفال والشباب والنساء هم الأكثر تعرضاً لماسي الحروب العسكرية والاجتماعية والاقتصادية ومن ويلات التخلف ، وكذلك نذكر في هذا السياق انه عندما سئل المسرحي الايرلندي الشهير (برناردشو) عن كونه احد الداعمين لاجل اعمال (جب) بتقديمه المعونات المالية لاطفال الالمان وهم اعداء بريطانيا اجاب بأنه ليس لديه اعداء من الاطفال (١٧)، وكذلك نذكر ان قرارات منظمات المجتمع الدولي التي تعنى بحقوق الانسان منذ الطفولة وحتى الكهولة كثيرة ومعها المعاهدات والاعلانات ولكن لم تلق اذانا صاغية، فضحايا الحروب وانتهاك حقوق الانسان مستمرة وما تسببه من امراض اجتماعية كثيرة كما تطرقنا في هذا البحث، وفي خضم ذلك كله تبقى المسؤولية مشتركة بين

مؤسسات المجتمع لتجاوز السلبيات التي تتخر بجسد الوطن وتسبب تخلفه وتراجعها، والمسؤولية الأكبر هنا تقع على عاتق الدولة التي يجب ان تحترم أبنائها وبشكل خاص الاطفال والشباب وتحميهم من المهالك والانحراف لبناء مجتمع سليم وان تحقق ذلك فعلا وفي كل مكان من العالم فهذا يعني ان الحكومات حقا تحترم نفسها وتحرص على نجاحها في أداء واجباتها إزاء مواطنيها.

خاتمة:

يتضح مما تقدم ان للإعلام دورا فعالا وحيويا في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتشر في المجتمع بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية وهذا الدور الفعال يتضح في إمكانية معالجة الظواهر السلبية ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان وبالتعاون مع المؤسسات الأخرى لدعم خطط التنمية البشرية ونشر ثقافة حب الوطن والتزام المواطن بسلامة مجتمعه وتجنب السلوكيات والممارسات المشينة كون الإدمان شر ووباء يجعل من الإنسان مسلوب الإرادة لا أمل له في الحياة والمستقبل، اذ تؤثر المخدرات في نشاطه وإنتاجه وهو ما يعيق عملية البناء والتطوير التي يسعى اليها المخلصون في المجتمع، ووفق ذلك تعمل وسائل الإعلام المقروءة بصيغ علمية رصينة تهدف إلى نشر مواد مقنعة ومؤثرة من أجل التنقيف والتوجيه بضرورة تجنب السلوكيات المشينة وتجاوزها خدمة للمصلحة الوطنية وانسجاما مع الأعراف والعادات النبيلة المعروفة.

المصادر والهوامش

- 1- د. عادل عبد الغفار، ابعاد المسؤولية الاجتماعية في البحث الفضائي، ج ٣، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الاعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٥٣ ومابعدها.
- 2- قـــواعد ونظم التغطية الاعلامية في المجتمع الديقـــراطى، كراس صادر عن الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام، ٢٠٠٥، ص ١.
- 3- مقابلة اجريت مع الدكتور علي شعلان الجودة المستشار الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة ٢٠٠٩/٥/٢٠.
- 4- محمد الساري، تقرير علمي عن اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، استشارية الصحة النفسية، وزارة الصحة، ٢٠٠٧.
- 5- المصدر السابق.
- 6- د. غازي زين عوض، الاعلام والمجتمع، مطابع الهيئة المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١.
- 7- د. حميد جاعد الدليمي، ادارة الحملات الاعلامية، مجلة الباحث الاعلامي، العدد ٤، اذار، كلية الاعلام، ٢٠٠٨، ص ٨٣-٨٤.
- 8- انظر غازي زين عوض، مصدر سابق، ص ٥٨، وايضا د. محمد عبد القادر احمد، دور الاعلام في التنمية، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢، ص ١٠.
- (*) آرثر شوبنهاور، فيلسوف ألماني، ١٧٨٨ - ١٨٦٠ ابرز كتبه كتاب العالم فكرة و ارادة، درس الفلسفة وحصل على الدكتوراه من جامعة برلين.
- 9- www.Ar.wikipedia.org/wiki
- (**) سورة يوسف الايات من ٢٣-٣٣.
- (***) سورة الانبياء الايات من ٧١-٧٥.
- 10- د. اسماعيل ابراهيم، الصحفي المتخصص بدار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٤٩ - ١٥٠.
- 11- المصدر السابق، ص ١٥٢ ومابعدها.
- 12- د. هبة شاهين، اخلاقيات العمل الاخباري، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الاعلام، مصدر سابق، ص ٨٤ ومابعدها.
- 13- د. غازي زين عوض، مصدر سابق، ص ٢١.
- 14- د. عبد الجواد سعيد، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ج ٢، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الاعلام، مصدر سابق، ص ٤٦٣ ومابعدها.
- 15- المصدر السابق، ص ١٣٤، وايضا غازي عوض، مصدر سابق.
- 16- انظر د. اسماعيل ابراهيم، مصدر سابق، ص ١٥٦ ومابعدها، وغازي زين عوض، ص ٦٠ ومابعدها.
- 17- د. غسان خليل، حقوق الطفل، التطور التاريخي، مطبوعات وزارة حقوق الانسان، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٠ ومابعدها.